



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول  
آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

**Mechanism of Using of Income Tax in Achievable of Economic Targets in  
Iraq**

أ.م.د. بشير علوان حمد

بان عبد الكاظم عبد العالي

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد كلية الطب البيطري / جامعة القادسية

المستخلص

لقد تمثلت مشكلة الدراسة بضعف دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة منها في العراق ، وتكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية ، ويسعى البحث الى تفعيل دور هذه الضريبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتحديد المشاكل التي يمكن معالجتها عن طريقها ، وذلك عن طريق تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الضريبة في الاقتصاد العراقي، وقد أنطلق البحث من نظرية مفادها (ان لضريبة الدخل دوراً مهماً وفعالاً في معالجة المشاكل الاقتصادية وجذب الآثار الاقتصادية المرغوبة).

وقد شملت بيانات الدراسة المدة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ للمتغيرات (ضريبة الدخل ، إيرادات النفط) كمتغيرات مستقلة و(الانفاق الاستهلاكي الخاص ، الانفاق الاستثماري الخاص ، الرقم القياسي للأسعار ، فائض الطلب ، الدخل القومي) كمتغيرات تابعة . ولغرض تحليل هذه البيانات والوصول الى النتائج تم توظيف مجموعة من الأساليب الاحصائية الوصفية والتحليلية (النسب المئوية ، الانحرافات المعيارية ، المتوسطات الحسابية ، اختبارات F و T ، البرنامج الاحصائي SPSS) ، وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف دور ضريبة الدخل بتحقيق الأهداف الاقتصادية وضعف مساهمتها في الدخل القومي وذلك لأعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على إيرادات النفط.

وأختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات تمثلت بالاتي وجوب الاهتمام بهذه الضريبة لأنها لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية وتتمتع بالدورية وأنتظامها وغازرة حصيلتها ، وكذلك وجوب اعتماد الموازنة في العراق على إيرادات هذه الضريبة بدلا من الأعتداع بشكل أساسي على إيرادات النفط والتي تتأثر بالمتغيرات الخارجية والداخلية.



## عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

### Abstract

The present study is concerned with the role of income tax in implementing economic goals in Iraq and treating the problems and pitfalls in the Iraq economy.

The study also aims at investigating the role of income tax in attracting promising favorite effects into economy.

The study was performed on data covering the period (2003 - 2012) with respect to the variables of (income tax, oil profits) as independent variables and (private consuming expenditure, private investmental expenditure, and standard figure of prices) as dependent variables. To analyze these data, a number of statistical descriptive and analytical techniques were used such as (percentage, standard variance, mediums, F test, T test and SPSS). It has been concluded that income tax has only a weak role in supporting economic goals in Iraq due to the entire exclusive reliance on oil. The researcher recommends the reform and systemization of income tax so as to enhance national economy and using it as another source for Iraq's budget instead of depending on oil only which is yoked to international external factors.

### المقدمة

في العصر الحديث انتقلت الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة التي تتحصر مهامها في الدفاع والأمن وتحقيق العدالة الى الدولة المتدخلة في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتأمين الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي ودفع عملية التنمية والتطور من خلال استخدامها لسياسات مالية واقتصادية مختلفة تؤثر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لذلك فقد ازدادت حاجة الدولة الى مصادر تمويل جديدة لتلبية الوظائف المتطورة. وتعد الضرائب من أهم الأوردة المالية التي تساعد الدولة في تأمين تلك الموارد وتوجيهها وفقا للسياسة المالية والاقتصادية لتحقيق الأهداف المرسومة فلم تعد الضريبة غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة تسعى الدولة من خلالها في تطبيق سياستها التدخلية وتحقيق غاياتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية.

إن الدراسة الحالية تضمنت أربعة محاور رئيسية ، إذ يتضمن المحور الأول منهجية البحث ، أما المحور الثاني فيشمل نظرة عامة حول الضرائب ، ضريبة الدخل وأهدافها الاقتصادية ، الية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية. أما المحور الثالث يشمل تقويم أداء ضريبة الدخل في العراق للمدة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) ، والتحليل الأحصائي.

#### ١- منهجية البحث

##### ١-١ مشكلة البحث:

في إطار المشكلة المدروسة يحاول البحث دراسة ماهية ضريبة الدخل ، وما هي الآثار التي تحدثها ، وما هي المشاكل الاقتصادية التي يجب معالجتها عن طريق هذه الضريبة، وفي هذا الصدد. المشكلة:

تتبلور معالم إشكالية الدراسة بالسؤال الآتي:

((هل لضريبة الدخل دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية؟)). ومن خلال بحثنا هذا سوف نحاول معالجة الإشكالية هذه بالإجابة على الأسئلة التالية:

أ- ما المقصود بضريبة الدخل؟ وما هي الأهداف الاقتصادية المرجوة؟ وما هي المشاكل الاقتصادية؟

ب- ما هو الدور الذي تؤديه ضريبة الدخل في تحقيق هذه الأهداف ومعالجة المشاكل؟ وما هي الأدوات المستخدمة في ذلك؟

ج- هل العراق دولة قادرة على سن تشريعات تتوافق مع العقبات والمشاكل الاقتصادية؟

د- هل هنالك حاجة لتفعيل دور ضريبة الدخل بما يتناسب ومستوى التطور واحتياجات التنمية الاقتصادية؟

هـ- هل ضريبة الدخل هي أداة فعالة ومهمة في الاقتصاد لتحقيق الأهداف الاقتصادية؟

##### ٢-١ أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال الدور الذي تؤديه ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية. وتسلط الضوء على فاعلية هذه الضريبة في معالجة المشاكل الاقتصادية، وبيان الآثار الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك فالدراسة تفتح أفقاً واسعة لدوائر الضريبة كي تكون صورة واضحة لفهم الدور الذي تقوم به الضريبة وبما يتلاءم مع متطلبات المرحلة.

### ٣-١ أهداف البحث:

تتمحور أهداف البحث بالاتي:

- ١- تفعيل دور ضريبة الدخل وذلك عن طريق الأدوات التي تستخدمها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- ٢- رصد التحديات والمشاكل الاقتصادية التي من الممكن أن تقوم هذه الضريبة بمعالجتها.
- ٣- إيجاد الآلية المناسبة لحل العقبات والمشاكل الاقتصادية والمساعدة في سن التشريعات التي تتلاءم مع تلك التوجهات.
- ٤- بيان مدى تأثير قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته في الأهداف الاقتصادية.

### ٤-١ فرضية البحث:

يفترض البحث الآتي:

إن لضريبة الدخل دور مهم وفعال في معالجة المشاكل الاقتصادية، ولها تأثير في جذب الآثار الاقتصادية المرغوبة، وإن ذلك يتم عن طريق ما تستخدمه هذه الضريبة من أدوات كالمعدل الضريبي الإعفاءات التنزيلات وذلك من أجل مواكبة التطورات التي يعيشها العالم المتطور والمتقدم.

### ٥-١ أسلوب البحث:

ان المنهج المستخدم في البحث هو:

أ- المنهج الوصفي الاستقرائي: ويتم من خلال هذا المنهج وصف وشرح لماهية ضريبة الدخل وبيان دورها وأهدافها.

ب- المنهج التحليلي والكمي: يستخدم هذا المنهج في تحليل البيانات واستعراضها والاستفادة من نتائجها وعرض المؤشرات، حيث ستتضمن الدراسة إحصاءات ، وبعض الجداول التي تخص هذه الضريبة، للوصول الى أهداف البحث ومعالجة المشكلة.

### ٦-١ حدود الدراسة:

الحدود المكانية / الهيئة العامة للضرائب.

الحدود الزمانية / من الفترة ٢٠٠٣ الى الفترة ٢٠١٢.

### ٧-١ مصادر جمع البيانات والمعلومات:

- أ- التشريعات بمختلف أنواعها في مقدمتها قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته.
- ب- المعايير والنشرات الدولية ذات العلاقة.
- ت- الأطاريح والرسائل والكتب والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة.
- ث- البحوث والدوريات المنشورة على شبكة الانترنت.

ج- اللقاءات والمقابلات الشخصية.

ح- الإحصاءات والبيانات من الجهات ذات الصلة.

٢- الأطار المفاهيمي لضريبة الدخل وأهدافها الاقتصادية

١-٢- تعريف الضرائب:

تم تعريف الضريبة من قبل العديد من الكتاب وقد أجمعت معظم تلك التعريفات على أن الضريبة هي عبارة عن (مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد ، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الى الوصول إليها) (أبو نصار ، ٢٠١٢ : ٣).

٢-٢- خصائص الضريبة: إن للضريبة عدة خصائص منها:-

١- الضريبة اقتطاع نقدي

هذا يعني أنه في الوقت الحاضر أصبحت معظم الدول تفرض الضرائب وتحصلها بشكل نقدي ، بعكس ما كان سائدا في العصور السابقة حيث كانت تجبى عينا ، إلا إن التشريعات المالية الحديثة اتجهت جميعها الى تعميم الواقع بالنقود وذلك لما تميزت به الضرائب العينية من مساوئ منها:

أ- إن تحصيل الضريبة عينا يحمل الإدارة نفقات باهظة فيما يتعلق بالحفظ والخزن.

ب- عدم تحقيق العدالة الضريبة حيث يكاد يكون مقتصرا على الضريبة الزراعية في حين إن طبيعة الضرائب الأخرى تأخذ الأسلوب النقدي. (أبو نصار ، مصدر سابق : ٤)

٢- الضريبة تدفع جبرا:

هذا يعني إن المكلف ليس حرا في دفع الضريبة ، وإنما يخضع في ذلك لسلطة الدولة بما لها من حق السيادة على مواطنيها إلا إن هذا لا يعني أن تفرض الضريبة بدون ضوابط محددة لفرضها فلا يمكن فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون.

٣- الضريبة تدفع بصورة نهائية:

بمعنى إن المكلف لا يمكنه إسترداد المال الذي يدفعه بأي شكل من أشكال وعاء الضريبة أو مطرح الضريبة.

#### ٤- الضريبة تدفع بدون مقابل:

فالدولة ضرورة اجتماعية واقتصادية وتسعى الى تحقيق أهداف المجتمع وتضطلع في سبيل ذلك بالعديد من النشاطات والمهام التي يتعذر تحديد مدى انتفاع كل فرد منها على حدة. (أبو حشيش، ٢٠٠٤: ١٤-١٥)

٥- الضريبة لا تفرض ولا تلغى الا بقانون يصدر بموجب الاصول الدستورية للبلد الذي يشرعه والقانون الضريبي يشبه بهذا المضمار القانون الجنائي، فكما أنه لا توجد جريمة ولا عقوبة الا بنص فإنه لا تفرض ضريبة ولا تلغى إلا بقانون (يونس ، ٢٠٠٤ : ١٠٨).

#### ٦- فرض الضريبة تحقق نفع عام:

أي إن الدولة لا تلتزم بتقدير خدمة معينة أو نفع خاص الى المكلف بدفع الضريبة بل إنها تحصل على حصيله الضرائب بالإضافة الى غيرها من الإيرادات العامة من اجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب عليها القيام بها لتحقيق منافع عامة للمجتمع، فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الأخيرة ، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية لاشك في نفعها العام. (عوض الله ، ١٩٩٨ : ١٢١)

#### ٢-٣ أسس وقواعد فرض الضرائب

#### ٢-٣-١ الأساس القانوني لفرض الضريبة

هنالك نظريتان تفسر الأساس القانوني لفرض الضرائب وكما يأتي:

#### ١- نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي:

ساد الاعتقاد بهذه النظرية بالقرن الثامن عشر، وهي ترجع الى آراء الكتاب الذين برروا الضريبة بأنها نتيجة تعاون بين الدولة والأفراد. حيث يلتزم الأفراد بمقتضاها بأداء الضريبة للدولة مقابل حمايتها لهم ولأموالهم وضمان انتفاعهم بهذه الأموال ونضير قيام الدولة بخدماتها للأفراد المقيمين على أرضها.

وأول من جاء بنظرية العقد الاجتماعي هو الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في القرن الثامن عشر واختلف القائلون بقوة هذه النظرية في تكييف طبيعة هذا العقد. فاعتبره البعض كآدم سميث (عقد بيع خدمات)، فالدولة تباع خدماتها للأفراد مقابل التزامهم بالإتفاق على هذه الخدمات وتكون بصورة ضرائب (عمر ، ٢٠١١ : ٢٩).

ومنهم من عدّ الضريبة (عقد إيجار) فالدولة تقدم خدماتها والأفراد تدفع لها الضريبة مقابل هذه الخدمات. وآخرون نظروا الى الضريبة على إنها (عقد تأمين) أي تؤمن الدولة بموجبه على المواطنين من الأخطار مقابل حصولها على قسط التأمين الذي يكون في صورة ضريبة.

وكذلك منهم اعتبر الضريبة على إنها (عقد شركة) فشبه الدولة بأنها شركة إنتاج كبرى، والشركاء فيها هم الأفراد الذين يؤدون أعمال معينة ويتحملون في سبيله نفقات خاصة والى جانب هذه النفقات هناك نفقات عامة يؤديها مجلس إدارة الشركة (السلطة التنفيذية) تسعى من خلالها تحقيق المنفعة العامة لجميع الشركاء. وهذا يتطلب من الشركاء المساهمة في تمويلها وهذه هي الضرائب المفروضة عليهم. (الجنابي، ١٩٩٠ : ١٣٩-١٤٠)

إلا إن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات ومن أهمها:

أ- إن تكييف الضريبة على إنها نتيجة لعلاقة تعاقدية بين الدولة والأفراد تكييف خاطئ لا يستند الى حقائق تاريخية تؤيد ذلك، لان التاريخ لم يؤكد لنا انه قد حدث فعلا خلال المراحل التي مرت بها المجتمعات البشرية إبرام عقد بين الدولة والأفراد بشأن الضرائب. (الزبيدي، ١٩٩٦ : ٤٨)

ب- بالنسبة لعقد إيجار الخدمات، إن هذه النظرية تتصرف الى التناسب بين الضريبة والمنفعة التي يحصل عليها الممول وهي فكرة تبعد عن الواقع.

ج- بالنسبة لعقد التأمين حيث تنتقد هذه النظرية على إنها تقتصر وظيفة الدولة على حماية أموال الفرد وأمنه دون أن تتعدد وظائف الدولة الأخرى.

د- بالنسبة لعقد الشركة حيث تنتقد هذه النظرية لأنها أيضا تبعد عن الواقع لأنها تقوم على فكرة وهي أن ينتفع الأغنياء بالخدمات لكونهم القادرين على دفع الضرائب أكثر من الفقراء.

## ٢- نظرية التضامن الاجتماعي

ترى هذه النظرية إن الدولة ضرورة تاريخية واجتماعية لا بد منها، وإذ إن الدولة في المجتمعات الحديثة تقوم بإشباع الحاجات العامة التي ترى بأنها ضرورية لمصلحة الجماعة، لذا فإنها تفرض الضريبة لتمويل الإنفاق على إشباع هذه الخدمات. تقضي هذه النظرية بوجود تضامن الأفراد معا كل حسب مقدرته في مواجهة أعباء التكاليف العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بحماية المجتمع كله ومن ثم توفير قدر من الخدمات العامة يتمتع بها كافة المواطنين بلا استثناء. وقد ترتب على الأخذ بهذه النظرية عدة نتائج تشمل في الحقيقة بعض القواعد الأساسية وهي:

يعد فرض الضريبة عملا من أعمال السيادة أي بمعنى أن تقوم الدولة بفرض الضرائب بما لها من سيادة على الأفراد. استنادا الى فكرة التضامن الاجتماعي تفرض الضريبة على كافة المواطنين دون استثناء وان كان ذلك لا يتعارض مع إعفاء غير القادرين على دفعها ويعني ذلك استناد الضريبة الى قاعدة عمومية للضريبة (الخطيب وشامية، ٢٠٠٣ : ١٥٦-١٥٧).

#### ٢-٣-٢- القواعد الأساسية للضريبة

يعد آدم سميث أول من صاغ القواعد الأساسية للضريبة عام ١٧٧٦ في كتابه المشهور ثروة الأمم وتلخص هذه القواعد بالاتي:

#### ١- قاعدة العدالة (المساواة):

يقوم مفهوم العدالة في فرض الضريبة بصورة عامة على فكرة أن يلتزم كل فرد المجتمع بحصته في دفع الضريبة، على أن تحدد بصورة منصفة. ويرى آدم سميث أن الإنصاف هو المقدرة على الالتزام بتحمل الممول بمقدار دخله، وبالتالي تفرض الضريبة على دخل الممول بحسب حجمه، وبطريقة نسبية. ويجب أن يتم ربط قاعدة العدالة بالمنفعة المستلمة، أو بالمساواة بين دافعي الضريبة جميعا، على اعتبار إن الخدمات تقدم للجميع بصفة متساوية، وبدون تمييز ومن ثم تقتضي المساواة مشاركة الجميع. وتغيير تفسير مفهوم العدالة في معظم التشريعات الضريبية بحيث أصبح أكثر يسرا لتنفيذ سياسات اجتماعية ولتحقيق ذلك لجأت الدولة لتطبيق معدلات ضريبية تصاعدية او تنازلية على الدخل، كما تم تشريع الإعفاءات المختلفة لمراعاة ظروف الممول الشخصية والاقتصادية والاجتماعية (صبري، ١٩٩٨ : ١١).

#### ٢- الكفاءة أو الاقتصاد:



وينظر الى هذه القاعدة وهي أن الكفاءة تعني هي كفاءة موظفي دوائر الضريبة في تحصيل الضريبة. أي بمعنى الاقتصاد بنفقات جباية الضرائب بحيث تكون اقل ما يمكن، وهنا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقاتها.

وتشمل نفقات الجباية الرواتب التي تدفعها الدولة الى الأشخاص الذين يقومون بتحصيل الضريبة، والهدف من ذلك هو تحقيق الغزارة في الحصيلة الضريبية. (القيسي، ٢٠٠٨: ١٢٩).

### ٣- قاعدة الوضوح واليقين:

وتقوم هذه القاعدة على أن تكون أحكام قوانين الضرائب واضحة للمكلف وبسيطة دون غموض أو إبهام وذلك فيما يتعلق بتحديد الأموال الخاضعة للضريبة والنسبة التي تقتطع من وعائها (سعر الضريبة) ومعيار وكيفية دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام وإجراءات بحيث تكون معروفة بوضوح وبصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها. وقاعدة اليقين هذه لن تتحقق إذا كانت أحكام القوانين الضريبية تتغير باستمرار أو في أوقات متقاربة فالتعديلات التي تطرأ على أحكام هذه القوانين يجب أن تكون في أضيق نطاق. (خصاونة، ٢٠٠٠: ١٠٣)

### ٤- قاعدة الملائمة في الدفع:

وهي أن يدفع الممول الضريبة في الوقت الملائم وتحصل بالطريقة الأكثر ملائمة وان يراعي موظفو الضرائب قانون وتعليمات الضرائب وتشريعاته، وان يلتزموا بهذا المبدأ، ويعملوا به ومن هذه القاعدة انتقلت الحاجة الى تحديد الواقعة المنشأة للضريبة، ووقت اِستحقاقها، ووقت دفعها، وإمكانية تقسيطها، أو تأجيل دفعها إذا ما كانت هناك ظروف مالية تحيط بالممول. ويجب الابتعاد ما أمكن من أسلوب التفتيش، والحجز، وفرض العقوبات. ويعد أسلوب الحجز من المنبع أسلوباً ملائماً، كما إن تحصيل الضرائب في الأوقات التي تتدفق فيها الأموال فعليا على الممول أمر يتفق ومبدأ الملائمة (بوزيدة، ٢٠٠٧: ١٠).

### ٤-٢- دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية:

#### ٢-٤-١- ضريبة الدخل كأداة لمعالجة مشكلة البطالة:-

يمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة البطالة وذلك عن طريق، تحديد الفجوة ما بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي، ومن ثم استخدام السياسة الضريبية لإغلاق تلك الفجوة.

١- تحديد الفجوة بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي ويكون ذلك عن طريق ما يلي:-  
أ- حساب الناتج القومي الممكن:- وهو أقصى إنتاج يمكن الوصول إليه وذلك عند الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع ، إن الوصول الى هذا الناتج ومعرفته يساعد في توافر وظائف كافية لأفراد المجتمع لتحقيق معدل البطالة المستهدف ، ويقصد بمعدل البطالة المستهدف بانه رقم البطالة المرغوب في المجتمع ، ويتم تحديده عن طريق العديد من المعايير ومنها ، معرفة التكلفة الاجتماعية للبطالة ، وعلاقة البطالة بمعدل التضخم.  
ب- حساب الناتج القومي الفعلي:-

ان تحديد الناتج المحلي الفعلي ومقارنته بالناتج المحلي الممكن يساعدنا في معرفة الفجوة بينهما.

٢- استخدام السياسة الضريبية لإغلاق الفجوة ما بين الناتج القومي المخطط والناتج القومي الفعلي:-  
تستخدم السياسة الضريبية لإغلاق الفجوة ما بين الناتج المحلي المخطط والناتج المحلي الفعلي وذلك عن طريق تخفيض معدل الضرائب أو زيادته فإذا كان الفرق بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي موجبا فهذا يدل على وجود فجوة انكماشية تحتاج الى سياسة ضريبية توسعية، عن طريق تخفيض معدل الضرائب، أما إذا كان الفرق سالباً فيدل ذلك على وجود فجوة تضخمية تحتاج الى سياسة ضريبية مشددة تتمثل بزيادة معدل الضرائب ، (حجازي ، ١٩٩٨ : ٤٠ وما بعدها).

#### ٢-٤-٢- ضريبة الدخل كأداة لمعالجة مشكلة التضخم والركود:-

التضخم هو زيادة الكتلة النقدية عن قيم المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الانتاجي انتاجها عند مستوى التشغيل الكامل ، وهو ينتج بسبب ارتفاع الأسعار ذلك بسبب عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي ويمكن تلاشي ارتفاع الاسعار اذا تمكن الجهاز الانتاجي من تلبية الزيادة في الطلب، ويمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة التضخم، وذلك عن طريق رفع أسعار الضرائب أو إحداث ضرائب جديدة وذلك من اجل إنقاص الطلب الكلي لعدم توازنه مع عرض السلع والخدمات، حيث إن استخدام هذه السياسة في الضريبة لمعالجة التضخم يؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقي للفرد ومن ثم انخفاض طلبه، وبذلك تتخفف القوة الشرائية لدى الأفراد (بشور، ١٩٩٠ : ٢١١).

اذن فالسياسة الضريبية هي وسيلة تستخدم لمعالجة مشكلة التضخم، وذلك عن طريق رفع الضرائب على الدخول من اجل امتصاص القوة الشرائية لدى الافراد، وتخفيض الضرائب على رأس المال والادخار (صباح ، ١٩٩٦ : ١٠).

فيعد دور الضريبة في عملية امتصاص القوة الشرائية الزائدة ومحاربة التوجهات التضخمية من اهم ادوار الضريبة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي العام (عتلم، ١٩٩٥ : ١٠٣).

اما الركود فيقصد به الانخفاض المستمر في مستوى الأسعار وبشكل متفاوت يصاحبه انخفاض في الإنتاج والعمالة، وذلك بسبب انخفاض مستوى الإستهلاك.

وفي هذه المرحلة يقل الطلب والإستهلاك وتتكدس المنتجات وهنا يمكن للدولة ان تستخدم الضريبة أداة لمعالجة هذه المشكلة وذلك عن طريق تخفيض معدل ضريبة الدخل وذلك من اجل زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد، ورفع الإعفاء الضريبي، (صباح، مصدر سابق : ١٠). فينبغي في هذه الفترة زيادة الطلب الكلي الفعلي، ويتم ذلك عن طريق تخفيض الضرائب المباشرة من اجل زيادة دخول الأفراد وبالتالي فان هذا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي، (بشور ، مصدر سابق : ٢١١). كذلك الحال عند فرض الضرائب على المؤسسات الانتاجية والمصانع فان ذلك يؤدي الى تخفيض حجم الانتاج فيقل المعروض من السلع مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار (ابو الرب ، ١٩٨٥).

#### ٢-٤-٣- ضريبة الدخل هي وسيلة لإستقرار مستويات الأسعار:-

إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فإنه مع زيادة الطلب سيؤدي الى رفع مستويات الأسعار ، وهنا تتدخل الدولة لمعالجة هذه المشكلة وذلك بفرض الضرائب أو زيادة نسبتها، وذلك من اجل إمتصاص القوة الشرائية ومن ثم تخفيض الطلب وبالتالي فان هذا سينعكس أثره على الأسعار أي إن إتباع هذه السياسة الضريبية وهي فرض ضرائب جديدة او رفع معدلاتها سيقبل من الطلب وبالتالي ستخفض مستويات الأسعار، والعكس بالعكس أي إن انخفاض الطلب يؤدي الى انخفاض مستويات الأسعار وفي هذه الحالة تقوم الدولة من اجل معالجة هذه المشكلة بتخفيض الضرائب لرفع الطلب وهذا سينعكس بدوره على الأسعار التي سترتفع نتيجة السياسة الضريبية التي اتبعتها الدولة (الهالي ، مصدر سابق).

#### ٣- الإطار العملي لدور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

##### ٣-١- تقويم أداء ضريبة الدخل على ضوء الأهداف الاقتصادية:

تسعى الدولة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال ضريبة الدخل وذلك عن طريق دورها التمويلي وأثرها في كل من الفائض الاقتصادي والتضخم والإنفاق الاستهلاكي والإنتاج وذلك من خلال قياس الطاقة الضريبية والعبء الضريبي والجهد الضريبي والمرونة الداخلية للضرائب والميل الحدي لها .

##### ٣-١-١- تعبئة الفائض الاقتصادي:

## عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

تشير أغلب الدراسات الى أن تجارب النمو الاقتصادي قامت على أساس توظيف الفائض الاقتصادي ، وان تحقق التقدم الاقتصادي رهن بكيفية توظيف الفائض الاقتصادي، وتوجيهه باتجاه الاستثمار حيث تسعى الدولة عن طريقها الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث ان الدول النامية تقوم بالبحث عن الفائض وتعبئته كمورد بديل لتمويل التنمية الاقتصادية نتيجة عدم قدرة هذه الدول على زيادة أسعار الضرائب، أو استحداث ضرائب جديدة فيها مقارنة بالدول المتقدمة.

ويمكن تحليل دور ضريبة الدخل في تعبئة الفائض الاقتصادي (وعاء الضرائب) ، في مدة البحث ٢٠١٢-٢٠٠٣ من خلال علاقة إيرادات هذه الضريبة بالفائض الاقتصادي (فائض العمليات). والجدول (١) يبين الأهمية النسبية لاجمالي إيرادات ضريبة الدخل الى الفائض الاقتصادي للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣).

الجدول (١): الأهمية النسبية لأجمالي إيرادات ضريبة الدخل الى الفائض الاقتصادي للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣) (مليون دينار).

السنوات	حصيلة ضريبة الدخل (1)	الفائض الاقتصادي(2)	نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الفائض الاقتصادي %
2003	22147	26240410.0	٠,٠٨
2004	69031	45128142.9	٠,٢
2005	174224	63120351.3	٠,٣
2006	296283	79493428.1	٠,٤
2007	427639	90589541.7	٠,٥
2008	504055	124042798.3	٠,٤
2009	568220	96404114.4	٠,٦
2010	671928	121543863.1	٠,٦
2011	821206	172698762.7	٠,٥
2012	1087084	193690689.0	٠,٦
المعدل			٠,٤

## عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

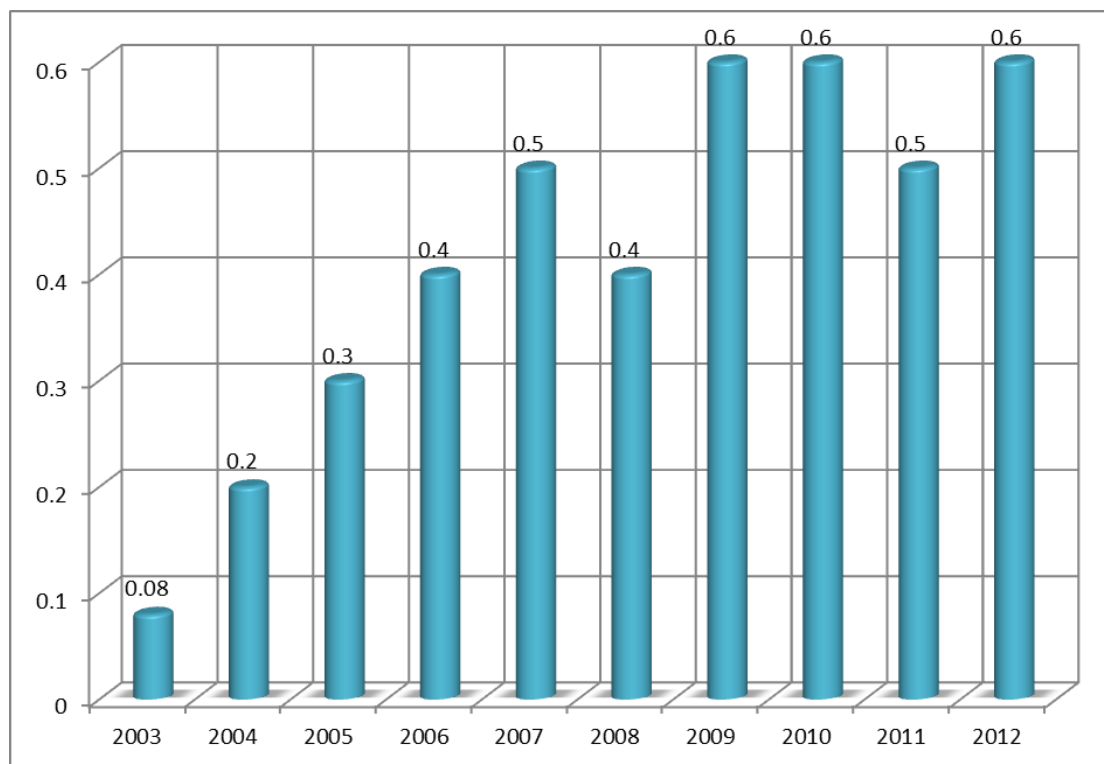
المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات

- وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب - قسم التخطيط والمتابعة .

- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للأحصاء - مديرية الحسابات القومية.

من الجدول أعلاه يتبين ان إيرادات ضريبة الدخل شكلت متوسط نسبة الى الفائض الاقتصادي بلغ ٠,٤ ، وهذه النسبة متدنية جداً ، وقد حدثت نتيجة كبر حجم الفائض الاقتصادي مقارنةً بحجم المستغل منه عن طريق ضريبة الدخل ، وكانت أعلى نسبة في عام ٢٠١٢ إذ بلغت ٠,٦ ، أما أدنى نسبة فكانت في عام ٢٠٠٣ وبلغت ٠,٠٨ ، ان ذلك يدل على ضعف إيرادات ضريبة الدخل في تعبئة الفائض الاقتصادي.

شكل رقم (١): نسبة إيرادات ضريبة الدخل من الفائض الاقتصادي للفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي spss v20

٣-١-٢- توجيه الإنفاق الإستهلاكي الخاص:

إن التركيز على توجيه الإنفاق الإستهلاكي الخاص دون العام مرده إن الإنفاق الإستهلاكي العام يتحدد بقرارات سياسية وفقاً للفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة وعلى ضوء القدرة المالية العامة للبلد ، إضافة الى إن الإنفاق الإستهلاكي الخاص يشكل النسبة العظمى في إجمالي الإنفاق كما يبينه جدول (٢)



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول  
آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق الإستهلاكي الخاص من إجمالي الإنفاق مامقداره ٥٦,٩٢% في حين بلغ متوسط نسب الإنفاق الإستهلاكي العام (٢٦,٧٨%) والإنفاق الإستثماري الخاص (١,٠٨%) والإنفاق الإستثماري العام (١٥,٢٢%).

جدول (٢): تطور الانفاق الاستهلاكي والاستثماري العام والخاص للمدة ٢٠١٢-٢٠٠٣

مليون دينار

السنة	الانفاق الاستهلاكي الخاص (١)	الانفاق الاستهلاكي العام (٢)	الانفاق الاستثماري الخاص (٣)	الانفاق الاستثماري العام (٤)	الانفاق الكلي (٥)	نسبة %٥/١	نسبة %٥/٢	نسبة %٥/٣	نسبة %٥/٤
٢٠٠٣	١٣٦١٦٥٠٠,٩	٣٦٣١٥٩٤,٩	-	-	١٧٢٤٠٩٥,٨	٧٨,٩٤	٢١,٠٦	-	-
٢٠٠٤	١٩٥٣٨٧٧٣,٠	١٣٦٠٨٩٤٧,٣	٣٧٠٠٨٨	٢٤٨٧٧١٨	٣٦٠٠٥٥٢٦,٣	٥٤,٢٦	٣٧,٨	١,٠٣	٦,٩١
٢٠٠٥	٢٧٥٩٣٢٣٩,٧	١٤٦٨٣٣٩٠,٣	٤٣٨٨٨٥	٩٧٤٣٤٧٧	٥٢٤٥٨٩٩٢	٥٢,٦	٢٨	٠,٨	١٨,٦
٢٠٠٦	٣٥٥٢٦٣٣٩,٧	١٤٩٨٤٤٥٥٤,١	٨٩٧٧٥٩	١٦٠١٣٣٩٥	٦٧٤٢١٩٤٧,٨	٥٢,٧	٢٢,٢٢	١,٣٣	٢٣,٧٥
٢٠٠٧	٤٢٩٦٣٠١٣,٣	٢٠٨٧١٤٨٤,٠	٦٦٩٣٦٤	٦٨٦١٠٣٩	٧١٣٦٤٩٠٠,٣	٦٠,٢	٢٩,٢٥	٠,٩٤	٩,٦١
٢٠٠٨	٤٩٠٩١٣٥٥,٧	٢٦١٣٩١٦٦,٠	٧٨٥٤٣٦	٢٢٤٥٥١٠٣	٩٨٤٧١٠٦٠,٧	٤٩٨٥	٢٦,٥٥	٠,٨	٢٢,٨
٢٠٠٩	٦٨٢٥٦١٩٣,٢	٢٧٥١٧٧٥٩,٧	١٣٨٧٦٧٩	١٢٠٨٣٥٦٢	١٠٩٢٤٥١٩٤	٦٢,٤٨	٢٥,١٩	١,٢٧	١١,٠٦
٢٠١٠	٧٢٠٢٦٣٢٤,٠	٣٠٦٦٠٧٤٣,٧	٢٠٧٩٢٩٠	٢٤١٧٣٤٨٦	١٢٨٩٣٩٨٤٤	٥٥,٨٦	٢٣,٧٨	١,٦١	١٨,٧٥
٢٠١١	٧٧٤١٢٥٩٣,٧	٣٦٩٩٩٥٦٢,٩	٢٥١١٩٠٧	٢٥٧٢٣٠٨٤	١٤٢٦٤٧١٤٨	٥٤,٢٧	٢٥,٩٤	١,٧٦	١٨,٠٣
٢٠١٢	٨٤٢٣١٩٢٧,٥	٤٩١٢٩٢٤٤,٣	٢١٣٠٥٧٤	٣٩٨٢٥٨٣٣	١١٧٥٣١٧٥٧٩	٤٨,٠٥	٢٨,٠٢	١,٢٢	٢٢,٧١
متوسط المدة ٢٠١٢-٢٠٠٣									
١٥,٢٢						٥٦,٩٢	٢٦,٧٨	١,٠٨	١٥,٢٢

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية .

من ذلك يتبين إن الإنفاق الإستهلاكي الخاص يمثل أكثر من نصف الإنفاق الكلي وهذا يعني انه يمثل المصدر الرئيس لفائض الطلب ومن ثم فإنه يشكل النسبة العظمى من إجمالي الإنفاق والمصدر الرئيس لمواجهة الضغوط التضخمية.

٣-١-٣- دور ضريبة الدخل في تخفيض الأسعار والقضاء على التضخم:

لمعرفة معدل التضخم السنوي ومدى قدرة السياسة المالية لمواجهة ارتفاع الأسعار لابد من التطرق الى الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكما يبين الجدول رقم (٣)

جدول (٣): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 1993=100

السنة	الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك	نسبة التغير في الرقم القياسي (معدل التضخم)
2003	6943.4	—
2004	8815.6	26.9
2005	12073.8	36.9
2006	18500.8	53.2
2007	24205.5	30.8
2008	24851.2	2.7
2009	24155.1	(2.8)
2010	24744.8	2.4
2011	26129.4	5.6
2012	27711.8	6.1
المعدل		17.8

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استناداً الى

- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء .

- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي .

من خلال ملاحظة معدلات التغير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الجدول (٣) نجد إن معدل التضخم قد بلغ (%18,00) وارتفاع معدلات التضخم للسنوات الأولى من مدة البحث ، ولغاية عام 2007 ، إذ بلغ أعلى معدل للتضخم %53.2 وذلك عام 2006 بسبب إرتفاع حجم الطلب على السلع والخدمات بشكل يفوق المعروض منها وتزايد عرض النقد. أما أدنى معدل للتضخم فقد بلغ (%2.8) ، وذلك عام 2009 بسبب الإجراءات المتناسقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي والقضاء على التضخم والكساد. وتمثلت هذه



الإجراءات بإتباع البنك المركزي العراقي سياسه نقدية انكماشية في عام 2008 للحد من ظاهرة التضخم وقد أستخدمت سعر الفائدة ، وسعر الصرف كأدوات تشغيلية.

وذلك عند إرتفاع سعر الفائدة سيؤدي الى التقليل من عمليات الإقتراض ومن ثم خفض نسبة السيولة مما يؤدي الى التقليل من نسبة التضخم. أما سعر الصرف فقد أدى دوراً مهماً في التقليل من نسبة التضخم ، وذلك بسبب التحسن الذي قام به البنك المركزي العراقي ببيع الدولار بالمزاد العلني وطرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية (الهيتمي ، 2008 : 91). فقد انخفض الدينار العراقي من 1936 دينار/ دولار عام 2003 ليصل الى 1233 دينار / دولار عام 2012 (التقرير الإقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2003-2012).

### ٣-١-٤- دور ضريبة الدخل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

من مؤشرات عدم الإستقرار الإقتصادي إختلال العلاقة بين العرض والطلب الكليين، فإذا كان هناك فائض في الطلب الكلي لا يستوعبه العرض الكلي فإن هناك فجوة تضخمية ، تتعكس في أسعار السلع والخدمات التي تميل إلى الإرتفاع مما يؤدي إلى ظهور التضخم، وفي الحالة المعاكسة عندما يكون حجم العرض الكلي اكبر من حجم الطلب الكلي فإن هناك فجوة إنكماشية على وفق التحليل الكينزي. إن المحافظة على الإستقرار الاقتصادي والرجوع الى حالة التوازن يتم بمعالجة هاتين الفجوتين بالنسبة للفجوة التضخمية يتم إتباع سياسة ضريبية مشددة (زيادة معدلات الضرائب أو توسيع نطاقها) ، أما الفجوة الإنكماشية يتم تخفيض معدل الضريبة أو تضيق نطاقها ، إذ ان تخفيض الضرائب سيعمل على رفع حجم الدخل المتاح (القابل للتصرف) مما يرفع في الإنفاق الإستهلاكي الخاص مع زيادة الإنفاق العام لتحفيز النشاط الإقتصادي. والضريبة تكون مواجهة للضغوط التضخمية متى ما ضيقت الفجوة بين الطلب والعرض الكليين بمعنى أن الضريبة مضادة للتضخم إذا قلت الطلب الكلي بصورة أكثر من العرض الكلي، وأما إذا قلت العرض الكلي بنسبة أكبر من الطلب الكلي فإنها ضريبة تضخمية بحد ذاتها (الدوري ، ١٩٩٢ : ٩٨).

والجدول (٤) يبين معدلات نمو الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

جدول(٤): معدلات نمو الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

مليون دينار

السنة	(الانفاق الكلي) الطلب الكلي	الناتج الاجمالي الثابتة	المحلي بالاسعار	فائض الطلب (الفجوة التضخمية)	معدل نمو الفجوة التضخمية	معدل نمو الطلب الكلي

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول  
آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

السنة	(الإنفاق الكلي) الطلب الكلي	الناتج الاجمالي الثابتة	المحلي بالاسعار	فائض الطلب (الفجوة التضخمية)	معدل نمو الفجوة التضخمية	معدل نمو الطلب الكلي
٢٠٠٣	١٧٢٤٨٠٩٥,٨	٢٦٩٩٠,٤	١٧٢٢١١٠,٤	١٤,٠٥	(١٤,١)	
٢٠٠٤	٣٦٠٠٥٥٢٦,٣	٤١٦٠٧,٨	٣٥٩٦٣٩٢,٠	١٠٨,٨٤	١٠٨,٧٥	
٢٠٠٥	٥٢٤٥٨٩٩٢	٤٣٤٣٨,٨	٥٢٤١٥٥٥٣	٤٥,٧٤	٤٥,٧	
٢٠٠٦	٦٧٤٢١٩٤٧,٨	٤٧٨٥١,٤	٦٧٣٧٤٠٩٦	٢٨,٥٤	٢٨,٥٢	
٢٠٠٧	٧١٣٦٤٩٠,٣	٤٨٥١٠,٦	٧١٣١٦٣٩١	٥,٨٥	٥,٨٥	
٢٠٠٨	٩٨٤٧١٠٦٠,٧	٥١٧١٦,٦	٩٨٤١٩٣٤٤	٣٨	٣٨	
٢٠٠٩	١٠٩٢٤٥١٩٤	٥٤٧٢٠,٨	١٠٩١٩٠٤٧٣	١٠,٩٤	١٠,٩٤	
٢٠١٠	١٢٨٩٣٩٨٤٤	٥٧٧٥١,٦	١٢٨٨٨٢٠٩١	١٨,٠٣	١٨,٠٣	
٢٠١١	١٤٢٦٤٧١٤٨	٦٣٦٥٠,٤	١٤٢٥٨٣٤٩٧	١٠,٦٣	١٠,٦٣	
٢٠١٢	١٧٥٣١٧٥٧٩	٧٠٢٠١,٣	١٧٥٢٤٧٣٧٧	٢٢,٩١	٢٢,٩	
متوسط المدة ٢٠١٢-٢٠٠٣				٢٧,٥	٢٧,٥	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات:

وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء - مديرية الحسابات القومية.

من الجدول (٤) يتبين لنا إن معدل نمو الإنفاق الكلي ١٠٨,٧٥% للعام 2004، الأمر الذي يؤكد إن الإنفاق كان تضخماً في هذا العام بسبب توقف أغلب النشاطات الإنتاجية عن العمل بعد أحداث عام ٢٠٠٣، مما أضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات كما إن الإنفتاح الإقتصادي، وإرتفاع حجم الإستيرادات، لم يستطيعا تغطية فائض الطلب، وقد نتج عن هذا إرتفاع في نسبة نمو الإنفاق الكلي لمدة الدراسة بأكملها، إذ بلغ ٢٧,٥%.

كذلك يتبين لنا من الجدول (٤) إن هناك فجوة تضخمية أي فائض في الطلب طوال سنوات مدة البحث 2003 - 2012، ويرجع سببها الى إن حجم المعروض من السلع، والخدمات أقل بكثير من حجم الطلب على تلك السلع والخدمات، وقد بلغت الفجوة التضخمية ذروتها في عام 2004، إذ حققت معدل نمو مقداره 108.84% وقد كان هذا لنفس السبب المذكور انفاً، وقد أدى إرتفاع نسبة نمو الفجوة التضخمية بشكل كبير في عام 2004 الى إرتفاع في متوسط نمو الفجوة التضخمية في مدة الدراسة بأكملها إذ بلغت 27.5%.

إن مواجهة الضغوط التضخمية يمكن أن يكون من خلال زيادة معدل ضريبة الدخل أو توسيع نطاقها وتكون الضريبة في أوقات التضخم سلاحاً أكثر فاعلية من تقليل الإنفاق العام ذلك انها تؤثر في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص ، إضافة الى الصعوبة التي تظهر في إكتشاف مناطق تقليل النفقات الحكومية. بمعنى إن دور هذه الضريبة يمكن أن يتضح من خلال قدرتها على ضغط الطلب الإستهلاكي الخاص.

٣-٢- التحليل الاحصائي

المصطلحات المستخدمة:

التسلسل	المصطلح	دلالاته
	Adjusted R <sup>2</sup>	معامل التحديد المصحح
	Analysis of Variance(ANOVA)	تحليل التباين
	D-W	اختبار ديرين - واتسون
	F	اختبار الاحصائي F
	goodness of fit	اختبار حسن المطابقة
	H0	فرضية العدم
	H1	الفرضية البديلة
	maximum value	القيمة العظمى
	Mean	الوسط الحسابي
	minimum value	القيمة الادنى
	Person correlation	معامل ارتباط بيرسون
	R <sup>2</sup>	معامل التحديد
	Regression	الانحدار
	Sig.	الدلالة المعنوية (الاحصائية)
	SPSS vr.20	برنامج الحزم الاحصائية في العلوم الاجتماعية النسخة ٢٠
	standard deviation	الانحراف المعياري

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول  
آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

التسلسل	المصطلح	دلالته
	T	الاختبار الاحصائي t
	X1	ضريبة الدخل
	X2	ايرادات النفط
	Y1	الانفاق الاستهلاكي الخاص
	Y2	الانفاق الاستثماري الخاص
	Y3	الرقم القياسي للاسعار
	Y4	فائض الطلب
	Y5	الدخل القومي

تأثير ضريبة الدخل في المتغيرات المعتمدة

نأتي اولاً الى تأثير متغير ضريبة الدخل في المتغيرات المعتمدة الآتية (الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستثماري الخاص والرقم القياسي للأسعار وفائض الطلب والدخل القومي)

تأثير ضريبة الدخل في الانفاق الاستهلاكي الخاص

ان فرضية الانحدار الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد اثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الاستهلاكي الخاص ضد الفرضية البديلة

H1: يوجد اثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الاستهلاكي الخاص

لقد اعطتنا نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين الآتي لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

جدول رقم(٥): جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط

ANOVA <sup>a</sup>						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5407294345256248	1	5407294345256248	127.804	.000 <sup>b</sup>
	Residual	338474225030934.8	8	42309278128866.85		
	Total	5745768570287183	9			

Dependent Variable: a. الانفاق الاستهلاكي الخاص

b. Predictors: (Constant), ضريبة الدخل

يتضح من جدول (٥) تحليل التباين ان قيمة اختبار F كانت (127.804) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٥% بسبب ان قيمة sig. المساوية الى 0.00 اقل من مستوى الدلالة ٥% ومنه نستنتج ان ضريبة الدخل كان له تاثير معنوي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص وبمعنوية عالية .

كذلك حصلت الباحثة على قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معاملات نموذج الانحدار إضافة الى قيم اختبار t لكل معلمة ومعنويتها وكما في الجدول التالي:

جدول رقم (٦): قيم معاملات النموذج المستخدم واختبارها

$R^2 = .94$  Adjusted  $R^2 = .93$

$F(1,8) = 127.804$  sig. < .05

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t(8)	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	١٥٤٩٣٦٤١,٩٢٧٩١٥	٤,٢٩٢٤٢٣	٠,٠٠٣	معنوية تحت مستوى دلالة ٥%
ضريبة الدخل	٧٢,٢٣٨٩١٩	١١,٣٠٥٠٤٢	٠,٠٠٠	معنوية تحت مستوى دلالة ٥%

إن نتائج الجدول (٦) تبين ان معامل التحديد  $R^2$  كانت قيمته 0.94 ومعامل التحديد المصحح كان 0.93 هذا يعني ان نموذج الانحدار الخطي المستخدم فسر ما نسبته 94% من الاختلافات الكلية اما النسبة المتبقية وهي 6% فتعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا النموذج كذلك بلغت قيمة ديرين واتسون 1.8 وهي قيمة تعطي دلالة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كونها قريبة من ٢، وقد بلغت قيمة ثابت النموذج ١٥٤٩٣٦٤١,٩٢٧٩١٥ وقيمة اختبار t لها بلغت ٤,٢٩٢٤٢٣ اما قيمة معلمة الانحدار فقد بلغت ٧٢,٢٣٨٩١٩ وقيمة اختبار t لها بلغت ١١,٣٠٥٠٤٢ وهما قيمتان دالتان احصائيا تحت مستوى دلالة ٥% بسبب ان قيم المعنوية sig. لهما كانت اقل من مستوى الدلالة ٥%.

بالتالي يمكن كتابة نموذج انحدار ضريبة الدخل على الانفاق الاستهلاكي الخاص بالصيغة الاتية:

$$y1_i = \beta_0 + \beta_1 x1_i + e_i$$

حيث إن:

$y1_i$  يمثل الانفاق الاستهلاكي الخاص

$\beta_0$  يمثل معلمة ثابت نموذج الانحدار

$\beta_1$  يمثل معلمة انحدار ضريبة الدخل

$x1_i$  يمثل ضريبة الدخل

$e_i$  يمثل حد الخطأ العشوائي

وعند تعويض القيم الرقمية لمعاملات الانحدار في المعادلة اعلاه حصلت الباحثة على المعادلة الآتية:

$$\hat{y}1_i = 10493641.927910 + 72.238919 * x1_i$$

$t \quad (4.292423) \quad (11.305042) \quad R^2 = 0.94, F = 127.804$

إن النموذج أعلاه يبين إن إرتفاع قيمة ضريبة الدخل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى إرتفاع قيمة الانفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار 72.238919.

تأثير ضريبة الدخل في الانفاق الاستثماري الخاص

ان فرضية الانحدار الصفرية المراد اختبارها هي:

$H_0$ : لا يوجد أثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الاستثماري الخاص

ضد الفرضية البديلة .

$H_1$ : يوجد أثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الانفاق الاستثماري الخاص

لقد اعطتنا نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين التالي لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

جدول رقم (٧): جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط

ANOVA <sup>a</sup>						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	4887321175908.869	1	4887321175908.869	35.135	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1112815197684.031	8	139101899710.504		
	Total	6000136373592.900	9			

Dependent Variable: a. الانفاق الاستثماري الخاص

Predictors: (Constant), b. ضريبة الدخل

يتضح من جدول رقم (٧) تحليل التباين ان قيمة اختبار F كانت (35.135) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٥% بسبب ان قيمة sig. المساوية الى 0.00 اقل من مستوى الدلالة ٥% ومنه نستنتج ان ضريبة الدخل كان له تاثير معنوي على الانفاق الاستثماري الخاص وبمعنوية عالية .

تأثير ضريبة الدخل في الرقم القياسي للاسعار

إن فرضية الانحدار الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد أثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الرقم القياسي للاسعار

ضد الفرضية البديلة

H1: يوجد أثر معنوي لمتغير ضريبة الدخل على الرقم القياسي للاسعار

لقد اعطتنا نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين الاتي لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

جدول رقم(٨): جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط

ANOVA <sup>a</sup>						
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	433453856.242	1	433453856.242	33.038	.000 <sup>b</sup>
	Residual	104958807.114	8	13119850.889		
	Total	538412663.356	9			
Dependent Variable: a. الرقم القياسي للاسعار						
b. Predictors: (Constant), ضريبة الدخل						

يتضح من جدول (٨) تحليل التباين إن قيمة اختبار F كانت (33.038) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٥% بسبب ان قيمة sig. المساوية الى 0.00 اقل من مستوى الدلالة ٥% ومنه نستنتج إن ضريبة الدخل كان له تأثير معنوي على الرقم القياسي للأسعار وبمعنوية عالية .

#### ٤- الإستنتاجات والتوصيات

##### ٤-١- الإستنتاجات

١- إن ضريبة الدخل هي ضريبة قاصرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها بسبب عدم الإهتمام بها وعدها مصدرا ثانويا من مصادر الحصول على الإيراد رغم أنها تتميز بالدورية والأنظمة وغازة حصيلتها.

٢- وجود طاقة في ضريبة الدخل غير مستغلة وهذا ناتج عن ثغرات قانونية وقلة الوعي الضريبي وإزدياد حالات التهريب.

٣- إعتقاد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على إيرادات النفط التي شكلت أكثر من ٥٠% من الدخل القومي ، وكان هذا السبب الرئيس في إِنْقاص الأهمية النسبية لضريبة الدخل الى الدخل القومي

##### ٤-٢- التوصيات

١- يجب العناية بالمصادر التي لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية مثل ضريبة الدخل فضلا عن كونها تتمتع بالدورية وإِنْظامها وغازة حصيلتها.

٢- يجب على الدولة الإِستفادة من الطاقة الضريبية غير المستغلة وذلك من أجل تحقيق المزيد من الإيرادات المرجوة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإِستهلاك.





## عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

٣- يجب عدم اعتماد الموازنة بالعراق بشكل رئيس على العوائد النفطية لأنها إيرادات تتأثر بالمؤثرات

الداخلية والخارجية.

### المصادر

### المصادر العربية

١. أبو الرب ، أحمد محمود ، المالية العامة ، ط١ ، ١٩٨٥ .
٢. أبو حشيش ، خليل ، المحاسبة الضريبية. الطبعة الأولى. عمان : دار حامد للنشر ، ٢٠٠٤ .
٣. أبو نصار ، محمد ، محاسبة الضرائب ، ضريبة الدخل والمبيعات ، ط١ ، عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٢ .
٤. الجنابي ، طاهر ، دراسات في المالية العامة ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ .
٥. الخطيب ، خالد شحادة وشامية ، احمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للطباعة، عمان ، ٢٠٠٣ .
٦. الزبيدي ، محمد علي ، المحاسبة الضريبية ، مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء ، ١٩٩٦ .
٧. القيسي ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، ٢٠٠٨ .
٨. العلي ، عادل فليح وكداوي، طلال محمود، "اقتصاديات المالية العامة"،الكتاب الثاني ، الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، ١٩٨٩ .
٩. بشور ، عصام ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، جامعة دمشق ، ١٩٩٠ .
- ١٠.حجازي ، المرسي السيد ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٨ .
- ١١.خصاونة، جهاد سعيد :المالية العامة والتشريع الضريبي .عمان دار وائل للطباعة والنشر ٢٠٠٠ .



## عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول آلية استخدام ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق

١٢. صباح ، سالم ، الضرائب ومحاسبتها في فلسطين، الطبعة الأولى ، غزة ، مجمع البحوث والاستشارات التجارية والاقتصادية ، ١٩٩٦ .
١٣. صبري ، نضال، محاسبة ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، عمان ، جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٨ .
١٤. عتلم ، باهر محمد ، المالية العامة مبادئ الاقتصاد المالي ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٥ .
١٥. بيونس ، منصور ميلاد ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤ .
١٦. بيونس ، منصور ميلاد ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

### ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. الدوري ، عامر عبود جابر ، دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1992 .
٢. الهلالي ، علي هادي عطية ، الاتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة ، دراسة قانونية مقارنة في ظل اخر التعديلات ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٢ .
٣. عمر ، زكار ، المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل على ضوء النظام المالي والمحاسبي والمعيار ١٢، اطروحة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورفلة ، الجزائر ، ٢٠١٠ - ٢٠١١ .

### ثالثا: البحوث والتقارير:

- ١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ .